

# هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا

## لمحة مختصرة عن هيئة الإصلاح القانوني

برزت في فترة الستينات الحاجة إلى الاهتمام الدائم بموضوع إصلاح القوانين في كافة أنحاء الكومنولث. فتم تشكيل " لجنة الإصلاح القانوني " وهي أول هيئة رسمية لإصلاح القوانين في غرب أستراليا وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في شهر سبتمبر/أيلول 1967. وقد أصدر كل من وزير العدل ومجلس الوزراء قرارا بتشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء يعملون بنظام الدوام الجزئي وهم: ممارس خاص في القانون وممثل عن قسم القانون في جامعة غرب أستراليا وممثل عن دائرة القانون الملكية وقد اتخذ القرار بعد إجراء مشاورات مع المجموعات الرئيسية العاملة في المجال.

في البداية، عملت اللجنة كهيئة بنظام الدوام الجزئي. ولكن بعد مضي وقت قصير، بدأ واضحا للأعضاء أن اللجنة بحاجة إلى أن تحمل صفة الدائمة حتى تكون قادرة على القيام بفعالية بالدور الذي أوكل إليها وهو إصلاح القوانين المستمر. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 1972، تم منح "لجنة الإصلاح القانوني" صفة الدائمة وأطلق عليها "هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا" وذلك بموجب قانون هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا الصادر عام 1972. ( تم إعادة تشكيل اللجنة رسمياً كهيئة بعد إعلان قانون هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا الصادر عام 1972 في 19 يناير/كانون الثاني 1973). ولقد أنشأت الهيئة الجديدة كهيئة قانونية تعمل بشكل مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتم فتح المجال للمتقدمين لمنصب العضو الأكاديمي في الهيئة بحيث يتسنى تعيين حملة الشهادات القانونية الأكاديمية العليا من أي جامعة في غرب أستراليا. وبموجب التعديل الذي أدخل على القانون في عام 1978 سُمح بتعيين عضوين يعملان بنظام الدوام الكامل وتمت زيادة عدد أعضاء الهيئة إلى خمسة أعضاء.

## الإصلاح القانوني في غرب أستراليا

تساعد هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا في المحافظة على تحديث القوانين وإبقائها متصلة بحاجات المجتمع. فنقوم الهيئة بتقديم توصيات بإصلاح مواد القانون التي تمت إحالتها لها من قبل النائب العام. بعدها يقوم النائب العام بطرح تقارير الهيئة للمناقشة في البرلمان وذلك بناء على قانون هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا الصادر عام 1972.

والإحالة إلى الهيئة قد تكون نتيجة لاقتراح كان قد قدم سابقا من الهيئة إلى النائب العام. وبهذا الشأن قد يأخذ كل من الهيئة والنائب العام بأية إقتراحات لإصلاح القوانين تكون مقدمة من أفراد المجتمع حيث ترحب الهيئة بالإقتراحات المقدمة لمشاريع إصلاح القوانين.

ولا تقدم هيئة الإصلاح القانوني نصائح قانونية ولا تتعاطى في الشكاوى القانونية من أي نوع، كما لا يمكن للهيئة أن تتدخل في قضايا الأفراد ولا أن تتعاطى في أية قضايا تخص النظام القضائي أو المهن القانونية.

## المواد المقترحة لإصلاحها

إن أفراد المجتمع والمنظمات الإجتماعية مدعون للاتصال بهيئة الإصلاح القانوني لتقديم مقترحاتهم بخصوص مواد القانون التي يظنون أنها بحاجة للتغيير.

فليس هناك من داع لإنتظار أن تتقدم الهيئة أو النائب العام بفكرة لإصلاح القوانين، لأن جماعات خدمة المجتمع والأفراد الذين يعملون في مجال القانون هم في الغالب أفضل من يقوم باقتراح مواد القانون التي هي بحاجة للإصلاح.

إذا كان لديك فكرة لإصلاح قانون ما، يمكن للهيئة أن تقوم بالتالي:

- التقدّم باقتراح للنائب العام بتحويل القضية إلى الهيئة للبحث وللمشاورات مع أفراد المجتمع، أو
- البحث ووضع التوصيات للحكومة إذا كانت فكرة إصلاح القانون تتطلب تغييرات بسيطة

وبشكل عام لا تأخذ الهيئة في الحسبان الإقتراحات التي:

- تكون معقدة جداً لحلها بالإمكانات المتوفرة
- تمت مراجعتها من قبل دائرة النائب العام أو من قبل دوائر أو وكالات حكومية أخرى
- من المحتمل أن تتضمن أموراً مثيرة للجدل في القانون أو أن تتضمن مجموعة من القضايا الاقتصادية أو الإجتماعية أو أمور أخرى خارج نطاق الإصلاح القانوني، و
- تكون غير مناسبة، مثال ذلك، أن تكون القضية من إختصاص الكومنولث

## عملية إصلاح القوانين

تقوم هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا بتقديم توصيات بإصلاح مواد القانون التي تحوّل لها من النائب العام. وعموماً ما أن يتم الإتفاق على المعطيات حتى يمر العمل بهذه مراحل:

- تتلقى الهيئة إحالة من النائب العام.
- تعين الهيئة إستشاريين لإجراء البحوث وكتابة التقارير وتحريرها.
- يتم إصدار ورقة قضايا أو ورقة مناقشة لشرح القضايا الرئيسية ولتوفير أساس للمشاورات.
- دعوة الأفراد والمجموعات للإدلاء بأرائهم.
- تجري المشاورات مع أفراد المجتمع ومع العاملين في المجال بالإضافة إلى الوكالات والهيئات المعنية.
- يتم إصدار تقرير بالتعديلات المقترحة على القانون.
- يطرح النائب العام التقرير للمناقشة في البرلمان.
- يتخذ البرلمان قراراً بتنفيذ التعديلات المقترحة (كلها أو بعضها) أو عدم تنفيذها من خلال سن قانون بذلك.

## الإدلاء بالرأى

- ترحب هيئة الإصلاح القانوني في غرب أستراليا بالإدلاء بالرأى في مواضيع التحقيقات الجارية. وتسعى الهيئة للحصول على آراء شريحة واسعة من أفراد المجتمع وكذلك آراء أصحاب الإهتمام الخاص والخبراء في مجال القانون موضوع الدراسة.
- يمكن أن يكون الإدلاء بالرأى من خلال رسالة مكتوبة أو عبر الإتصال الهاتفي. قد تختار أن تبدي رأيك بكل نواحي المشروع أو فقط في المواضيع التي لديك بها إهتمام أو خبرة شخصية. لا يوجد شكل أو طريقة محددة لإبداء الرأى؛ ولكن قد يكون من المفيد للهيئة إذا وجهت تعليقك إلى إقتراحات محددة أو إلى الأسئلة الموضوعة في ورقة القضايا أو ورقة المناقشة ذات الصلة.

## سرية المعلومات

الإدلاء بالرأى يعتبر مصدر مهم للأدلة في تحقيقات الهيئة. فقد تقوم الهيئة باقتباس رأى ما أو الإشارة إليه في إصداراتها. إذا رغبت أن يعامل رأيك بسرية فيجب عليك أن توضح لنا ما إذا كنت:

- تسمح لنا باقتباس رأيك أو مناقشته بدون الإعلان عن إسمك؛ أو
- لا تسمح لنا باقتباس رأيك أو مناقشته في إصدارات الهيئة.

## للإتصال بنا

### البريد:

Law Reform Commission of Western Australia  
Level 3, BGC Centre  
28 The Esplanade  
Perth WA 6000  
Australia

### الهاتف:

011 +61 +8 9321 4833

### الفاكس:

011 +61 +8 9321 5833

### البريد الإلكتروني:

[lrcwa@justice.wa.gov.au](mailto:lrcwa@justice.wa.gov.au)

### الموقع الإلكتروني:

[www.lrc.justice.wa.gov.au](http://www.lrc.justice.wa.gov.au)

## الإعلامات الإلكترونية

- يمكن تنزيل كل التقارير والأوراق الصادرة عن الهيئة من موقعها الإلكتروني عند إصدارها مباشرة. فلقد قامت الهيئة بوضع خدمة التبليغ المجانية عن طريق البريد الإلكتروني حتى تبقى على اطلاع على آخر التطورات في مجال إصلاح القوانين. تقوم هذه الخدمة على نحو دوري بإعلام المشتركين بوجود المراجع الجديدة وآخر التحديثات على المراجع الحالية كما وتحتوي أيضا على روابط للإصدارات الجديدة والبيانات الإعلامية الموجودة على الموقع الإلكتروني.
- يمكنك ببساطة الإشتراك في خدمة الهيئة للإعلامات الإلكترونية عن طريق إرسال رسالة إلكترونية للهيئة على عنوانها الإلكتروني [lrcwa@justice.wa.gov.au](mailto:lrcwa@justice.wa.gov.au) مع وضع كلمة eAlerts في خانة الموضوع، و تزويدنا باسمك وتوضيح سبل الإتصال بك .